ملخص الرئيس

مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالاستثمارات الزراعية المسؤولة

23-24 سبتمبر/أيلول 2013

تمثل الهدف من هذا الاجتماع في تبادل التعليقات بشأن المسودة الصفر المتعلقة بالاستثمارات الزراعية المسؤولة. والمقصود من هذا الملخص الصادر عن الرئيس أن يكون بمثابة وثيقة ختامية لاجتماع مجموعة العمل المفتوحة العضوية يسترشد بها في المشاورات الإقليمية وفي الإعداد اللاحق للمسودة الأولى للمبادئ.

ولا يشكل ملخص الرئيس قائمة مستفيضة لجميع التعليقات التي أدلي بها أثناء المناقشة العامة، بل تجميعا للقضايا الرئيسية التي حددها الأعضاء والمشاركون. وتمت الإحاطة علما بأن بعض الأعضاء استطاعوا فقط تقديم تعليقات تمهيدية وغير رسمية أولية نظرا إلى أن النصوص بمختلف اللغات كانت متاحة ثلاثة أسابيع فحسب قبل انعقاد هذا الاجتماع.

وتم تشكيل مجموعات منفصلة غير رسمية لمناقشة كل مبدأ بمزيد من التفصيل. ولم تحاول المجموعات التوصل إلى توافق في الآراء أو التفاوض بشأن النقاط التي أثيرت. ولم يعرب بعض الأعضاء عن موقفهم في المجموعات المنفصلة لأن الوثيقة لا تزال قيد المناقشة في العواصم. وستدرج مواقفهم في المشاورات المقبلة. وترفق بهذا الملخص النتائج التي توصلت إليها كل مناقشة أجرتها المجموعات المنفصلة بلغتها الأصلية.

تعليقات عامة

رحب الأعضاء والمشاركون بالعملية الشاملة المؤدية إلى النسخة الحالية من المسودة صفر والجهود المبذولة لمواءمة مختلف توقعات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

وقد اعتبرت المسودة صفر عموما أنها أساس سليم يمكن الاستناد إليه بالنسبة إلى المشاورات المقبلة.

وأشار عدد من المشاركين إلى بعض القضايا اللغوية المتعلقة بنوعية الترجمة إلى العربية والإسبانية.

السؤال 1: هل تعتبر المسودة صفر وثيقة في المتناول من حيث البنية واللغة؟

البنية

وصف بعض الأعضاء والمشاركين البنية العامة الحالية (3 أجزاء و8 من المبادئ والأدوار والمسؤوليات) بأنها واضحة؛ في حين اعتبر آخرون البنية غير واضحة.

وتضمنت الاقتراحات التي تعرب عن وجهات نظر متباينة ما يلي:

- تجميع "الأدوار والمسؤوليات" معا في جزء واحد في النهاية أو فصل كل مبدأ على حدة؛
- تجميع "الأساس المنطقي" في جزء واحد أو الاحتفاظ بكل مبدأ على حدة؛
- تجميع مختلف "الأهداف" معا في جزء واحد وتقليل عددها أو الاحتفاظ بالوضع الحالي.

ووصف بعض الأعضاء والمشاركين البنية الحالية لكل مبدأ (المبدأ والأساس المنطقي والأهداف والتطبيق) على أنها شاملة، بينما اعتبرها آخرون أنها تبعث على الارتباك. وشجع المشاركون أيضا تبسيط النص وتقصيره.

واقترح بعض الأعضاء والمشاركين جمع "الأدوار والمسؤوليات" و"التطبيق" في جزء واحد نظرا لوجود بعض التداخل؛ في حين حبذ آخرون الاحتفاظ بالوضع الحالي.

اللغة

تم التشديد على ضرورة مراعاة الطابع الطوعي وغير الملزم للمبادئ.

ورأى بعض الأعضاء والمشاركين أن اللغة توجيهية للغاية بالنظر إلى الطابع الطوعي وغير الملزم للوثيقة؛ بينما لم يعتبر آخرون المسودة صفر أداة معيارية بما فيه الكفاية.

واعتبر بعض الأعضاء والمشاركين أن الأسلوب محدود للغاية؛ بينما رحب آخرون بالطابع الموجز للوثيقة.

واقترح بعض الأعضاء معالجة مسألة المستثمرين الصغار والمتوسطين والكبار بشكل أكثر وضوحا.

وأشار بعض الأعضاء والمشاركين إلى التناقضات التي تشوب اللغة الوصفية والتوجيهية واستخدام المصطلحات والتي ينبغي معالجتها. كما تم التشديد إلى حد كبير على ضرورة الإشارة إلى اللغة المتفق عليها دوليا، والامتثال للالتزامات الدولية ذات الصلة للجهات الفاعلة من الدول وغير الدول. *ولبلوغ هذه الغاية، اقترح تشكيل مجموعة تنسيق لغوي.*

واقترح بعض الأعضاء والمشاركين إدراج لغة لوصف آثار الاستثمارات غير المسؤولة (معالجة كل من الأمور المجازة والممنوعة)، بينما أعرب آخرون عن تأييدهم للصياغة الإيجابية الحالية.

وأبرز بعض الأعضاء والمشاركين أهمية جعل مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة سهلة الاستخدام.

السؤال 2: هل الغرض من وراء المبادئ المتمثل في تعزيز الاستثمارات الزراعية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وفي دعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني معبر عنه بشكل كاف ؟

رأى بعض الأعضاء والمشاركين أن الغرض معبر عنه بشكل كاف، في حين تقدم آخرون باقتراحات تضمنت ما يلي:

- زيادة التركيز على الهدف الشامل المتمثل في تعزيز الاستثمارات مقابل عدم تشجيعها؛
- زيادة التركيز على الأمن الغذائي والتغذية؛
- زيادة الإقرار بأن الاستثمارات الزراعية تشكل أحد العديد من العوامل التي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية؛
- زيادة الإقرار بالاستثمارات من قبل صغار المنتجين ومن أجلهم دعما للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

السؤال 3: هل تعبر المسودة صفر بشكل كاف عن طبيعة المبادئ على نحو ما هو مبين في الاختصاصات ؟

رأى بعض الأعضاء والمشاركين أن المسودة صفر تعبر بشكل كاف عن الاختصاصات، بينما أبرز آخرون القضايا التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام والتي تشمل:

- زيادة التركيز على وجهات نظر صغار المنتجين؛
- زيادة التركيز على وجهات نظر النساء؛
- زيادة التركيز على وجهات نظر الفئات الضعيفة؛
- زيادة التركيز على كامل سلسلة القيمة بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات والإنتاج الزراعي غير الغذائي؛
- اعتبار النهج المستند إلى الحقوق أداة وليس عقبة تعترض سبيل الاستثمارات الزراعية المسؤولة؛
- زيادة استخدام المصطلحات واللغة المتفق عليها في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

وتتمثل النقاط الأخرى التي تم إثارتها في: الشباب، وتنمية القدرات، والعلوم ونقل التكنولوجيا، واستثمارات القطاع العام، والأمن الغذائي الأسري، وآليات المراجعة والمساءلة، وإعادة توجيه الاستثمارات الجارية، وتعزيز منظمات المزارعين، ومعارف الشعوب الأصلية، والنقل الواسع النطاق لحقوق الحيازة ونماذج الاستثمار؛ وأهمية اتساق السياسات؛ والمخاطر المالية بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة.

السؤال 4: هل تعبر المسودة صفر بشكل كاف عن أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المبينة في الاختصاصات ؟

رأى بعض الأعضاء والمشاركين أن المسودة صفر تعبر بشكل كاف عن الاختصاصات، في حين تقدم آخرون باقتراحات تشمل:

- تقصير النص (انظر السؤال 1)؛
- توضيح دور الدول بشكل أكبر في مجالات تمكين السياسة العامة، والاستثمارات العامة، والسلع والخدمات العامة والنظم التنظيمية؛
- تخصيص أدوار ومسؤوليات للمنظمات الدولية والإقليمية والجهات المانحة الثنائية والمؤسسات نظرا لذكرها في أجزاء أخرى من الوثيقة؛
- عدم الإشارة إلى المعاهدات الثنائية؛
- زيادة التركيز على معالجة المسؤوليات لضمان المساءلة القانونية، وإعادة التفاوض على عقود الاستثمارات التي لها آثار سلبية، والعدالة وسبل الانتصاف القانونية وتدابير جبر الضرر والتعويض.

الملحق الأول: نتائج المجموعات المنفصلة

الملحق الثاني: قائمة المشاركين (اجتماع مجموعة العمل المفتوحة العضوية والمجموعات المنفصلة)